1. -الاتجاه التطوري: The Development Approach.
2. اتجاه دراسة الأسرة كنظام The Family as a system Approach.
3. الاتجاه البنائي الوظيفي – The Structural Functional Approach.
4. اتجاه التفاعل الرمزي– The SymbolicInteractionism Approach.
5. اتجاه التبادل –The Exchange Approach.
6. اتجاه التحديث – The modernization Approuach.
7. الاتجاه الصراعي – The Conflect Approach.
8. الأسرة من المنظور الإسلامي.
9. اتجاهات مابعد البنيوية: أ- المقاربة النسوية في دراسة الأسرة .
10. مدخل القوة وصناعة القرار.
11. مدخل دراسة الموقف.

أولاً: الاتجاه التطوري The Development Approach(هنري مورجان Henry Morgan، مايرفورتس Meyer Fortes).

تمر الأسرة كمؤسسة اجتماعية في مسيرة حياتها بمراحل زمنية محددة: تبدأ بالزواج، ثم إنجاب الأطفال، ثم نضج الأبناء وزواجهم وتكوين أسر خاصة بهم، وتنتهي بوفاة الوالدين.أي المرور بحركة دائرية من النشأة والنمو والاضمحلال على غرار التفسير الكونتي لمراحل تطور المجتمعات[2]، وتعرف الأسرة وفقا لهذا المنظور على أنها نظام دينامي تتجدد فيه الأدوار وتتغير بتغير مراحل النمو التي يعيشها أفراد الأسرة من ناحية، وبالتغيرات في دورة حياة الأسرة من ناحية أخرى، وفي هذا الإطار، يهتم أصحاب هذا الاتجاه بموضوعات مثل: دراسة طبيعة العلاقة بين أسرة التوجيه والأسرة الزواجية، والفرق بين أدوار الذكور وأدوار الإناث عبر دورة الحياة، ودراسة سلطة المرأة ونطاق مشاركتها في الأسرة عبر دورة الحياة، إلى جانب دراسة طبيعة العلاقة بين الأجيال في الأسر النووية والأسر الممتدة، وكذلك الاهتمام بدراسة فقدان الأسرة لسيطرتها على نمط الشخصية والقيم لأعضاء الأسرة في ضوء التغيرات السريعة المحيطة، ويعتبر **هنري مورجان Henry Morgan** أحد أهم المفكرين الذين تأثروا بالنزعة التطورية، فقد قدّم في مؤلفه (أنظمة القرابة والمصاهرة في الأسرة البشرية – 1869) عرضا لـ 139 نسقا قرابياً من أجزاء مختلفة من العالم، واستخلص منها أن كل أشكال الحياة الأسرية لها نفس الخصائص وتؤدي نفس الوظائف وتتطور على نفس المنوال، بصرف النظر عن اختلاف السياق الاجتماعي المحيط بها[3]. ويعتبر النمط الأمومي عند مورجانMorgan ، أول أشكال الأسرة، وهو يقوم على الزواج الجماعي، ومن ثم يظهر نمط تعدد الزوجات وأخيرا الزواج الأحادي[4]، أما مايرفوتس Meyer Fortes (1906-1983)، عالم الأنثروبولوجيا الاجتماعية الشهير، فقد أكد في بحث له معنون بـ: الدورة التطورية العائلية، المنشور في عام 1958، على أهمية العامل التطوري كميكانيزم للحفاظ على منظومة العائلة، ويضع نموذجا للتمييز ببين ثلاث مراحل تمر بها الأسرة خلال تطورها وهي: مرحلة التوسع (تتكون من شخصين) مرحلة زواج أكبر الأبناء (كبداية لتكوين أسرة جديدة)، والمرحلة الثالثة وهي مرحلة الاستبدال، أي استبدال أسرة التوجيه بأسرة أحد الأبناء[5]، وإلى جانب مورجانوفورتس، قدمت إيفلن دوفال Evelyn Duvall 1976 ثمان مراحل لتطور الأسرة أمام كل مرحلة مهام وواجبات لإشباع حاجات جسمية وعاطفية وثقافية واجتماعية لأفرادها، تبدأ المرحلة الأولى بالأسرة المبتدئة بدون أطفال وتنتهي بالمرحلة الثامنة وهي أسرة الشيخوخة [6] غير أنه يؤخذ على أصحاب هذا الاتجاه في دراسة الأسرة، اعتمادهم على تعميمات تكاد تكون في أغلب

الأحيان خالية من التغيير المنطقي لسلسلة المراحل التي وضعوها لتمر بها الأسرة، وحصرها في منظور تاريخي محدد بفترات زمنية، اتسمت كل مرحلة فيها بالتكامل والانسجام واستقرار الأسرة وقدرتها على التكيف مع التغيرات التي تحدث في المجتمع المتقدم، مع عدم الاهتمام بالمواقف وتأثيراتها بين الشخصيات المتفاعلة، فالتركيز بالنسبة لهذا الاتجاه ينصب حول وصف ومقارنة التفاعل الزواجي في مراحل مختلفة من تطور الأسرة ونموها فقط.

ثانياً: اتجاه دراسة الأسرة كنظامThe Family as a system Approach.

(موراي بوين Murray Bowen)

يبحث هذا المدخل في أصل النظام الأسري وتطوره مع مقارنات عبر الزمان والمكان، وكثرت من خلاله الدراسات المعتمدة على الوصف والمقارنة في محاولة للوصول إلى تعميمات من خلال تتبع التطور الحاصل في الوظائف التي تؤديها الأسرة، فالأسرة حسب هذا المنظور، يتم التعامل معها كمتغير تابع وليس كمتغير مستقل له من التأثير المباشر وغير المباشر على بقية النظم ما يستحق التنبيه والدراسة، بحيث ينطلق من فكرة رئيسية مفادها: أن الأفراد لا يمكن فهمهم بمعزل عن بعضهم بل من خلال كونهم جزءا لا يتجزأ من الأسرة التي ينتمون إليها، فالأسرة هي الوحدة العاطفية، كما أنها وحدة ترابط وتكافل أفرادها ولا يمكن فهم سلوكهم بمنأى عن النظام الأسري الكلي.

ويعتبر الطبيب النفسي **موراي بوين Murray Bowen** هو أول من قدم هذا الاتجاه لدراسة الأسرة في الخمسينيات وقد صاغ نظريته باستخدام نظم التفكير لدمج معرفة الجنس البشري كنتاج للتطور والمعرفة من خلال البحوث المتعلقة بالأسرة، كونها النظام الذي يلعب كل عضو فيها أدواره من خلال وجود فيها، وتلك الأدوار تخضع لقواعد احترام محددة وفق منظومة متوقعة الاستجابات، وكل دور يتم الاتفاق عليها بين أعضاء الأسرة، سواء كانت لكل المنظومة مباشرة أو يمكن التنبؤ بها. ومن أجل الحفاظ على الأسرة كنظام، يؤكد **بوينBowen** على ضرورة العمل على خلق التوازن أولا، وهذا التوازن لا يتحقق إلا من خلال الحفاظ على نمط السلوك داخل النظام، مع الوضع بعين الاعتبار أن ذاك السلوك المنمط قد يؤدي أحيانا إلى خلل وظيفي فالحفاظ على الأدوار الوظيفية تكون نتيجته دفع الأسرة نحو توازن مشروط بمدى استجابة مختلف الأعضاء لذاك السلوك، وأي تغيير في أي جزء من الأجزاء المكونة للأسرة يؤثر على الأشخاص جميعا، باعتبار أن الغريزة العاطفية للأسرة النواة هي المسيطرة على المواقف السلوكية للأفراد. كما أن التغيرات التي تحدث في نظام الأسرة إنما تحدث لسببين: تغيرات اسمية أي يمكن التنبؤ بها كتغيرات لدورة الحياة، وتغيرات غير معيارية كالأزمات [7].

ثالثاً: الاتجاه البنائي الوظيفي – The Structural Fauctional Approach

(جورج ميردوك George Murdock و تالكوتبارسونز Talcootparsons " 1902 - 1979)

يسعى الاتجاه البنائي الوظيفي في تناوله للأسرة إلى توضيح وجود الأسرة، باعتبارها جزء من كيان المجتمع، تتكون من أنساق فرعية مترابطة بعلاقات تبادلية داخلية وخارجية، كما أن لها وظائف اجتماعية تقوم بها كمتطلبات وظيفية لكونها نظام اجتماعي من ضمن أنظمة وأنساق البناء الاجتماعي الكلي (المجتمع). فالأسرة حسب وجهة نظر هذا الاتجاه، جماعة صغيرة لها خصائص وسمات تشترك فيها مع الجماعات الصغيرة الأخرى، ويتم تبادل الخدمات فيما بينها من خلال الوظائف المؤداة والتي تخدم الصالح العام، أي إشباع الوظائف أمر ضروري لوجود النسق الأسري واستمراره، وتلك الوظائف يمكن تلخيصها في الآتي : وظائف الأسرة بالنسبة للمجتمع، وظائف

الأنساق الفرعية داخل الأسرة بالنسبة للأسرة ككل أو لبعضها البعض، وظائف الأسرة بالنسبة لأفرادها باعتبارهم أعضاء فيها[8].

من هنا، فإن الأسرة ليست بناءا مستقلا مغلقا ومنعزلا، ولكنها نسق داخل البناء لها وظائفها وأدوارها لتي يركز عليها الوظيفيون كثيرا، والتي تهدف في النهاية إلى تحقيق توازن الأسرة واستمرار النظام.

ويعتبر جورج ميردوك – George Murdock، أحد رواد هذا الاتجاه، وقد حلل الأسرة بنائيا ووظيفيا، من خلال توضيحه للقواعد الأساسية المحددة لطبيعة البناء الأسري عامة، وتشتمل على قواعد : الزواج (أحادي أو متعدد)، النسب (القرابة : حقوقها وواجباتها)، الإقامة (بتوفر عنصر الاختيار أو عدمه)، ونسق لمصطلحات القرابة تحدد العلاقات كالمصاهرة وغيرها.

كما قام **ميردوكMurdock** في الأربعينيات من القرن العشرين، بإجراء مقارنة لبيانات كان قد جمعها من 250 مجتمعا بشريا من مختلف أنحاء العالم مرتكزة على الالتقاء الثقافي لهذه المجتمعات، فوجد أن للأسرة كبناء له وظائف قاربت أغلبها على الانسحاب من الأسرة كمصدر رئيسي لأدائها، قائلاً: "الأسرة جماعة اجتماعية بشرية عالمية Universal"[9]، بمعنى أن للأسرة وظائف تقوم بها ووظائف ما زال عليها القيام بها من منطلق كونها أفضل مؤسسة يمكن أن تساهم في استمرار الوجود الإنساني للمجتمعات.وتتخلص الوظائف الرئيسية التي حددها **ميردوك** للأسرة في: وظيفة التنشئة الاجتماعية، ووظيفة التعاون، ووظيفة الإنجاب، ووظيفة الإشباع الجنسي[10]. وكل ما سبق يتحقق في إطار منظومة قيمية هدفها الحفاظ على الأطر الثقافية التي تحمل القيم الموجهة للسلوك الأسري ضمن نظام يؤدي وظائف متكاملة.

غير أن تلك الوظائف الأربعة التي حصر فيها **ميردوك** الأسرة كنسق عليه القيام بها لضمان استمرار وجوده ضمن البناء الاجتماعي الكبير (المجتمع)، قد أصابها الفتور إن لم نقل يكاد يُسحب بعضها من الأسرة، بمعنى أن الأسرة قد تحقق تكيفا ناجحا داخل المجتمع بوظيفتين فقط وهما الإشباع الجنسي والإنجاب، تاركة الوظيفة الاقتصادية للمؤسسات الخدمية والإنتاجية الأخرى، والوظيفة التربوية ظهرت مؤسسات كالأسرة، كالمدرسة، والمؤسسة الدينية، وتقوم بتمرير ما كانت تمرره الأسرة لأفرادها من قيم وثقافة ومعايير توجه السلوك الإنساني.

كما نشير هنا إلى وجهة نظر أرنست برجس أحد مفكري مدرسة شيكاغو، والذي يرى أن التغيرات البنائية العامة التي حدثت وتحدث في المجتمع الاجتماعي، تنعكس على نمط الأسرة وعلى طبيعة التفاعل داخلها، فتلك التغيرات أدت إلى تحلل الأسرة كمؤسسة "Instituation" تؤدي وظائف عديدة، فلم تترك هذه التغيرات للأسرة إلا وظيفة تحقيق السعادة والتكامل الشخصي للأفراد، ولذلك فإنها لم تعد مؤسسة بقدر ما أصبحت رابطة صداقة "Companionship"[11].

أما عالم الاجتماع الأمريكي تالكوتبارسونزTalcootparsons " 1902 - 1979، فقد نظر إلى الأسرة بوصفها نسقاً اجتماعيا[12]، يتألف من أفراد في الأسرة النووية، والجماعات الصغيرة فيما يتعلق بالأسرة الممتدة. فالأسرة بدورها هي نسقاً فرعياً يدخل في إطار نسق اجتماعي أكبر هو المجتمع. ويؤكد **بارسونز** على أن لكل أسرة كنسق بناء اجتماعي يتألف من أربعة عناصر، تتخذ لها ترتيباً متدرجاً يربط كل منها بالأخر، وهي القيـم Values و المعـايير Norms والتجمعات Collectivities والأدوار Roles. [13]

كما يصنف **بارسونز** أربع مكونات رئيسية للبناء الأسري من خلال تقسيمه لبناء الفعل الاجتماعي[14]، يتصل الواحد بالآخر ويتكامل فيما بينها، وهي: النظام الثقافي Cultural system الذي يتكون من الأفكار، والمعتقدات، والقيم، والعادات، والتقاليد، والقوانين،

والتكنولوجيا، والمعارف العلمية ..الخ. والنظام الاجتماعي Social system، وهو النظام الذي يتفاعل فيه عدد من الأشخاص الموجهين نحو هدف معين. ولإقامة النظام الاجتماعي كأساس لبناء الأسرة، ينبغي توافر عدة شروط أهمها: ضرورة توافر عدد كافٍ من الأفراد الذين يمثلون دعائم النظام الاجتماعي، وضرورة حدوث تفاعل ديناميكي، ومستمر بين هؤلاء الأشخاص، بالإضافة إلى إمتلاك هؤلاء الأعضاء لأنماط ثقافية مشتركة في معناها، مما يسهل عملية التفاعل بينهم. ثم نظام الشخصية Personality system وهو عبارة عن نظام للصفات الميول، والاتجاهات، والحاجات، فهذه السمات المميزة لشخصية الفرد تكون مبتكرة، ومتعلمة من خلال تفاعل الفرد مع الآخرين، أو مع جماعات من الأفراد، فنظام الشخصية نسق رئيسي في تكوين الدافعية اللازمة للنسق الاجتماعي. وأخيرا، نظام الكائن العضوي organicbeing system المتكون من المتغيرات البيولوجية، والفيزيقية، للكائن العضوي، مثل غرائزه ودوافعه وغير ذلك من العمليات البيولوجية لبقائه حياً. وفضلاً عن هذه المكونات البنائية للنسق الأسري، هناك عمليات محددة تدعم الأسرة وتؤدي إلى تغيرها أحياناً، وهي بمثابة متطلبات وظيفية أساسية يتعين على كل نسق من هذه الأنساق أن يواجهها إذا ما أراد البقاء، ويحددها بارسونز في[15]:

1ـ الكمون Latency أو المحافظة على بقاء النمط pattern maintenance،

2 ـ التكامل Integration، وهو على العكس من التكيف وتحقيق الهدف يهتم بموضوعات داخل النسق.

3 ـ تحقيق الهدف Goal Attainment، ويتمثل في حشد الموارد من أجل تحقيق أهداف الأسرة ككل.

4 ـ التوافق أو المواءمة Adaptation، يشير إلى ضرورة تكيف الأسرة أو تلاؤمها مع البيئة الاجتماعية والطبيعية التي تعيش فيها، من خلال عملية التبادل بين الأنظمة الأخرى في المجتمع

وبذلك نرى بأن كل نظام من أنظمة الفعل الاجتماعي عند بارسونز ينقسم إلى أربعة أجزاء، حيث يعمل كل جزء على مقابلة حاجة وظيفية معينة، تكون لازمة لبقائه، وكما يرى بارسونز، أن الوظائف التقليدية التي كانت تقوم بها الأسرة قد تقلصت إلى وظيفتين فقط وهما : وظيفة التنشئة الاجتماعية بالنسبة للأطفال حتى يندمجوا ويستدمجوا في المجتمع الكبير، ووظيفة تحقيق الاستقرار للأفراد الكبار في الأسرة. ولكنه قد نظر إلى هذا التقلص بأنه لا يشكل خطرا يهدد الأسرة ولا يعني انحسارها، وإنما هو عملية تغير تمر بها الأسرة شأنها شأن باقي الأنظمة الأخرى في المجتمع التي تقلصت وظائفها واستمرت في البقاء[16].

وعلى الرغم بما لنظرية **بارسونز** من أهمية علمية، وما أسهمت به من أفكار وقضايا نظرية في إثراء المعرفة الإنسانية، وما أضافه من محاولات لإيجاد تفسيرات لما تمر به الأسرة، وتحديدا نظام القرابة في الأسرة الأمريكية المعاصرة، واعتبارها منظومة فرعية وثيقة التشابك مع سائر المنظومات الفرعية ومع المجتمع بوصفه كلا واحدا؛ إلا أن أفكاره قد تعرضت لمجموعة من المآخذ كالتي وجهها له "بول ريس"، حيث يرى أن وجهة نظر بارسونز الخاصة بالعزلة النسبية لأسرة النووية كوحدة نموذجية في المجتمع الصناعي الحديث لا تكاد تطبق حتى على المجتمع الأمريكي نفسه، حيث أثبتت الدراسات التي أجريت لاحقا في المجتمع الأمريكي أن الأسرة النووية غير منعزلة وأن الأفراد يحافظون على استمرارية علاقتهم بذوي قرباهن[17]، كما أثبت الإنجليزيبيتر لازلت Peter Lazelt، والأمريكي جرينفيلد Greenfield، من خلال دراستهما، أن الأسرة النووية وجدت قبل مرحلة التصنيع، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التصنيع لا يقود مباشرة إلى ظهور الأسرة النواة، لأن الآلات لا تصنع البنى الاجتماعية[18]، وعلى الرغم من

تأكيد تالكوتبارسونز على إن نظام العائلة النووية المعزولة والمكونة من زوج وزوجة وذريتهما، المقيمين باستقلال عن عائلاتهم القرابية هو النموذج الأمثل لملاقاة الطلب على العمل والحراك الجغرافي في المجتمع الصناعي الحديث، وفي هذا النظام فإن الالتزامات المتبادلة والتفاعل وتربية الأطفال تتم داخل العائلة النووية نفسها بينما تفقد الروابط مع جماعة القرابة دلالتها صيانة العائلة الزواجية المفردة، إلا أن هذا جعل المنتقدين يرون أن هناك تهديدا لنسق الأسرة النواة لكي تستمر في الوجود، حيث هناك أسبابا كامنة وراء ذلك التهديد يلخصها **هشام شرابي** في أن الأسرة هي نتيجة للتحول الاقتصادي وقوة محركة له والتحول السياسي إذ حلت الدولة والمؤسسات العامة والخاصة محل العائلة، وفيها تتقهقر العلاقات الرأسية التقليدية بسبب تحصيل الأبناء العلمي واكتسابهم لمهارات محددة فيحققون بذلك استقلالية وحرية فما عادوا يعتمدون على آرائهم وهنا يجد الأب نفسه مجبراً على الدخول في علاقة جديدة في منزله ومع كل فرد من أفراد أسرته إذ أن استقلالية الأفراد الاقتصادية لها انعكاساتها على الأغلب من حيث استقلالية الأفراد الاجتماعية ونزوعهم نحو الحرية وحق الاختيار بعيداً عن تدخل الأسرة[19]، وكما يرى العديد من المحللين أنه لا يمكن تعميم النتائج التي توصل إليها بارسونز، لأنه أجرى بحوثه في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي بلد يمتاز بحراك جغرافي كبير، كما أن تحليلاته كان مرتكزة على الملاحظات التي لاحظها عن الطبقات العليا والوسطى فقط، وبالتالي أغفل الطبقات الدنيا والجماعات الأثنية المختلفة التي تكون المجتمع[20].

رابعاً:اتجاه التفاعل الرمز The Symbolic Interactionism Approach(جورج هربرت ميد George H. mead و هربرتبلومر Herbert Blumer)

ينظر هذا الاتجاه للأسرة على أنها وحدة من الفاعلين الذين يعيشون في بيئة رمزية خاصة (الأسرة)، وفي بيئة أخرى عامة (المجتمع المحيط) بهم. ويركز من هذا المنطلق، على دراسة العلاقات بين الزوج والزوجة، وبين الوالدين والأولاد. فالأسرة كيان متحرك وديناميي، ويتم تفسيرها من خلال عمليات الزواج والتنشئة الاجتماعية وغيرهما، كعمليات ذات تفاعلات ناشئة عن وحدة متحركة وليست ثابتة[21].

وتدعو هذه النظرية إلى استقصاء الأفعال المحسوسة للأشخاص، مع التركيز على أهمية المعاني وتعريفات المواقف والرموز، والتفسيرات ... إلخ. ذلك لأن التفاعل بين بني الإنسان وفقا لهذا المنظور يتم عن طريق استخدام الرموز وتفسيرها والتحقق من معاني أفعال الآخرين[22]، يعتبر جورج هربرت ميد George H. mead، المؤسس الفكري والنظري الرئيسي لاتجاه التفاعلية الرمزية، وقد حوصلت أفكاره في كتابه (العقل، والذات والمجتمع 1962/1934)، يرى ميد، أن "الفعل" هو الوحدة الأساسية لدراسة التفاعل الاجتماعي، وهذا الأخير يولد المعاني المشكّلة للعالم المحسوس حولنا، وهي متغيرة ومتطورة بشكل يجعل العالم يتغير بتغيرها. وقد حدد مستويين للتفاعل الاجتماعي في المجتمع الإنساني هما: المحادثة بالإشارة، واستخدام الرموز ذات الدلالة[23]، ويتحدد سلوك البشر عند "ميد"، من خلال عالمهم الرمزي المليء بالمعتقدات والقيم، وهي أساسي أبنيتهم العقلية، ومن تم فإن سلوكهم يُفهم في ضوء متغيرات عقلية وليس في ضوء متغيرات بيولوجية (العقل)، كما يستجيب الإنسان لذاته من خلال قدرته على الاستجابة للآخرين ضمن إطار العملية الاجتماعية اللازمة لتطور العقل. أما المجتمع، فهو ليس أكثر من تنظيم اجتماعي يظهر فيه العقل والذات، وأنماط التفاعل البشري المختلفة والتي يعتبر فيها محور العلاقات الاجتماعية القائمة على الفهم العقلي للرموز والأحكام القيمية، وعبر الرموز يتمكن الإنسان من التواصل مع الآخرين، تلك الرموز هي التي يحرص المجتمع على نقلها للفاعل الاجتماعي عبر قنوات الثقافة، مما يعطي

للمجتمع أسبقية الوجود على الفرد، فالفرد يكتسب رموزه وقيمه من مجتمعه ومن خلاله تتشكل ذاته الفاعلة. وتستدمج المعاني والرموز في ذوات الأفراد وتصبح جزءا لا يتجزأ من تكونهم الداخلي.
بشكل عام، يتأثر أعضاء الأسرة ويؤثرون عن طريق الرموز، والاتصال هو المفهوم الأساسي الذي تتنقل من خلاله الرموز، ويستجيب أفرادالأسرة بصورة رمزية للمواقف المتبادلة بينهم وفقا للمثيرات الاجتماعية التي تحكم ذاك الموقف.

ولا يختلف **هربرتبلومر – Herbert Blumer**، في تحليلاته عن ميد، حيث ترتكز نظريته على ثلاث مقدمات منطقية وهي[24]: إن البشر يتعاملون مع الأشياء على أساس ما تعنيه لهم من معاني، وتشتق المعاني عن التفاعل الاجتماعي من المجتمع الإنساني، ومن ثم، يمكن له أن يتناول تلك المعاني ويعد لها وفق الإشارات والأشياء التي تصادفه.

ولقد حثّ **بلومر** Blumer على ضرورة أن يضع الإنسان نفسه مكان الآخرين حتى يفهم وجهة نظرهم والتي لا تخرج عن إطار التفاعل الاجتماعي المتضمن للعمليات التي تحدث بين الأفرادوالتي حدد لها مستويين هما : التفاعل غير الرمزي (استخدام الإشارة)، والتفاعل الرمزي (استخدام رموز الدلالة).

مما سبق عرضه، نلاحظ أن تركيز اتجاه التفاعل الرمزي كان منصبا حول تفسير سلوك الأفراد، كما ينضبط ويتأثر ويتحدد عن طريق المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى حول تفسير كيفية انضباط أعضاء الجماعة (كالأسرة مثلا) عن طريق جماعتهم. وفي ذات الوقت الاهتمام بالمراكز التي يشغلها أولئك الأعضاء ومدى قيامهم بأدوارهم المنوطة من خلالها. فعلاقات الزوج والزوجة والأبناء والأدوار التي يحكمها داخل المواقف الزواجية وما تمثله من خلال التنشئة الاجتماعية، كلها مظاهر مختلفة لتفاعل الأسرة في شكل عمليات اجتماعية[25].

إن تركيز التفاعلية الرمزية على البنى الضيقة النطاق كالمعاني، الرموز، الفعل، والتفاعل، جعلهم يتجاهلون البنى الواسعة للنظام كالنطاق الاجتماعي، والمجتمع، والثقافة وما لها من تأثيرات على السلوك، أي أنها لكي تصبح نظرية سوسيولوجية متكاملة حسب وجهة نظر شلدونستر ايكر Sheldon Straycer، يجب أن ترتكز على البنى ذات المدى الضيق والواسع معا، أي أن ترتبط بين مستوى الشخص (النظام الضيق) وإلى مستوى البناء الاجتماعي (الواسع النطاق) والعودة ثانية إلى مستوى الشخص[26].

خامساً:اتجاه التبادل –The Exchange Approach(كلود ليفى شتراوس – Claude Levi Straus و جورج هومانزGeorge homans)

تُفهم الأسرة في ضوء نظرية التبادل على أنها مجموعة من الفاعلين يعيشون حياة مشتركة لأنها تحقق لهم أعلى درجة من الفائدة وأقل قدر من الخسارة، ويعتبر الجانب المعنوي هو أساس التبادل بين الأعضاء أكثر من الجانب المادي في ضوء عملية واضحة لإدراك أهمية وجود كل عضو، ويهتم الأفراد بالحصول على أكبر قدر من المنفعة وتجنب السلوك المكلف، ومن تم فسلوكياتهم تبنى على هذا الأساس أي حساب العائد والتكلفة لاختيار أفضل البدائل في ضوء الادراك المستبق أحيانا لحيثيات الموقف ونتائجه.

فلا تفهم عملية التبادل حسب المنظور المادي الاقتصادي في سوق العمل بالربح والخسارة، فقد ترتبط التكلفة والعائد بمصادر معنوية بحتة كالبحث عن جذب الانتباه والاستقلال والأمن والمساواة ... إلخ.

كما ترتكز عملية التبادل على توقع رد المنفعة، بمعنى أن يتم التبادل في ضوء قيم ومعايير مجتمعية تحكم "التبادلية المعممة Generalizedreciprocity"، ويقوم السلوك البشري على العقلانية سواء كان على المستوى الفردي أو بين الجماعات والمؤسسات[27].

وقد قدم **كلود ليفى شتراوس Claude Levi Straus**، نظريته التبادلية على فرضيتين أساسيتين هما: أن التبادل الاجتماعي عملية انسانية متميزة راقية برقى الجنس البشري ذاته وتميزه عن غيره من المخلوقات، بالإضافة إلى أنه لا يمكن تفسير التبادل الاجتماعي من خلال المصلحة الفردية فقط لكي تستمر العلاقات الاجتماعية؛ وإنما هناك القوى الجماعية والثقافية التي تحكم بدورها مسألة التبادل الإنساني كمسألة رمزية لا مجرد مصلحة ذاتية فردية قائمة على حاجات اقتصادية ونفسية.

ويرى **شتراوس Straus** أن بناء الأسرة يعتمد على المرأة، فالابنة هي التي تترك أهلها حاملة معها إرث عائلتها المادي والقرابي والرمزي، وعليه فإن البناء الأسري يقوم على الزوجة القادمة من خارج العائلة البيولوجية[28].

أما جورج هومانز – George Homans، فقد عرض أفكاره النظرية حول التبادل الاجتماعي في كتابه "السلوك الاجتماعي: أشكاله الأولية" الذي نشره عام 1961، وتتلخص وجهة نظره في أن دراسة السلوك الفردي والتفاعل الاجتماعي هي الأساس الذي يقوم عليه علم الاجتماع. فهناك أنماط تدعم وتعزز السلوك كالمكافآت "Rewards"، والتكاليف "Costs" التي تقود الناس إلى أن يسلكوا سلوكا معينا.

فالسلوك الاجتماعي عند **هومانز Homans** هو عملية تبادل للنشاط المادي والغير المادي، النشاط المربح ونشاط الخسارة، فتوقع النجاح أو الربح هو المفترض قبل دخول أي عملية تفاعل مع وجود الحافز، وخاصة إذا كان هذا الحافز له ماض قد نال من خلاله مكافأة مرتبطة بقيمة الفعل. أما عندما لا ينال فعل الشخص المكافأة التي توقعها؛ فإن السلوك سيكون مأسوفا عليه وقد نتج عنه احتمالية القيام برد فعل عدواني. كل تلك المراحل التي تسبق وتتخلل وتختم السلوك تتم حسب وجهة نظر هومانز بإشراف عقلاني هدفه الحصول على أعلى قدر ممكن من المكاسب، في مقابل أقل مستوى من التكاليف، فالفعل المرغوب يكرر، والفعل المعاقب عليه يتوقف.[29]

سادساً: اتجاه التحديث – The modrnization Approuacوليام جود William Goode ورونالد فليتشر Ronald Fletche

ينطلق هذا الاتجاه من مسلمة رئيسية مفادها: أن التصنيع والتقدم التكنولوجي تظهر اختلافاتهما وتأثيراتهما في حياة الناس مباشرة، وليس فقط على الصعيد المجتمعي أو العالمي، فالتحديث يؤدي إلى تباين وتمايز الوظائف الاجتماعية، ويتم تحقيق توازن ذاك التباين والتمايز من خلال تقدم عملية الحداثة.

فالأسرة حسب وجهة نظر هذا الاتجاه كمؤسسة لها من الوظائف التي عليها القيام بها ما يجعلها تمتاز بخصوصية دون باقي المؤسسات في المجتمع، وتخضع لعمليات تحول نحو الأفضل مزامنة مع ما يسير عليه المجتمع الكبير بكافة أنظمته، فالتحول الكلي للمجتمع التقليدي (أو ما قبل الحديث) إلى مجتمع من النوع التقني والتنظيم الاجتماعي الذي يميز أهم الدول المتقدمة المزدهرة اقتصاديا والمستقرة نسبيا سياسيا؛ هو جوهر عملية التحديث حسب ما يرى مفكريه. وهذا الوضع هو الذي ظهرت من خلاله الأسرة النووية الحديثة، التي تركز حولها معظم وأغلب دراسات مفكري اتجاه التحديث، باعتبارها أكثر الأشكال ملائمة للصناعة وللإقامة في المجتمع الحضري الصناعي، وتتفق إيديولوجيتها بتساوي أفرادها في الحقوق والواجبات مع ما يوفره نمط الحياة الحديثة من

تحرر من قيود المكان وتوفير فرص العمل وتحقيق المساواة، فلم تعد الأسرة مرتبطة اقتصاديا بمكان الإعاشة كما هو الحال في ارتباط الأسرة الممتدة بمكان الإقامة.

يعرض **وليام جود William Goode**، في كتابه (الثورة العلمية وأنماط الأسرة) أن دول العالم التي أصبحت صناعية ومتحضرة تتحول أنساقها الأسرية في اتجاه نسق الأسرة الزوجية (النووية) وهو يرى ملاءمتها للمجتمع الصناعي الحديث، مجادلا بأنه في كل أنحاء العالم هناك ميلا لأن تكون عملية التصنيع مصحوبة بتجول سريع أو بطئ نحو ما اسماه بالأسرة الزوجية، فهي النموذج المثالي لاتصافها بالاستثناء النسبي لمدى واسع من الأقرباء بالدم، أو بالمصاهرة من شؤونها اليومية كما يقول **جود Goode** [30].

كما يرى أن هناك ميكانيزمات في نمط الأسرة النواة تعتبر أساسية لوجودها واستمرارها وتناغمها مع متطلبات الحياة في المجتمع الصناعي الحديث، والتي أهمها الاستقلالية الذاتية للأفرادالمكونين لهذا النمط من الأسرة وتمتعهم بالحرية في التنقل والتحرك الجغرافي، واختيار موطن الاستقرار، الأمر الذي يجعلها تتبعد عن الجماعات الأسرية الممتدة، فتضعف بالتالي أواصر العلاقات معها، وتصاب بالفتور، وفقدان الولاء لها. ومن أهم مميزات تكيفها مع الوضع الحديث أيضا حسب ما يرى جود، هو الاتجاه نحو تقليص حجمها من خلال تأخر سن الزواج تماشيا مع عملية التصنيع التي تتطلب توفر نوع من الاستقلالية وحرية الحركة[31].

ومن جهة أخرى، يؤكد رونالد فلتشر – Ronald Flecher[32]على أن الدولة في المجتمع الصناعي الحديث، لم تسحب وظيفة الرعاية الصحية من الأسرة، بل ساهم النظام الصحي في مساعدة الأسرة على توفير الرعاية الصحية لأفرادها وجعلهم أكثر وعيا بأهمية الصحة والنظافة في المنزل مما يشكل دعما إضافيا لها. ومقارنة بالماضي، يؤيد فلتشر أن الأسرة الحديثة ما زالت تحافظ على وظيفتها اقتصاديا في شكل تحولها من وحدة إنتاجية إلى وحدة استهلاكية، بالرغم من فقدانها البعض من وظائفها الحيوية، ولاسيما في حالة الأسرة التي تنفق أموالها على كل العائلة وليس على فرد واحد فيها فقط، ويؤيد كل من " يونغ Yong ويلموت Yelmot" هذه النظرة الاقتصادية لوظيفة الأسرة الحديثة، من حيث اعتبار أن الأسرة بصفتها مستهلكا جعلت هناك تحالفا مع التكنولوجيا والتقدم الصناعي، فالصناعة تحتاج للاثنين : السوق للبضاعة، والقوة العاملة ذات الدوافع، وذلك من خلال إقبال الأسرة على شراء السلع الاستهلاكية كأجهزة الكمبيوتر، والأجهزة الحديثة في المنزل لتحسين نوعية الحياة الأسرية، ويبدو من الوهلة الأولى للعرض السابق لأفكار اتجاه التحديث، أن **جود Good** قد تبنى الرؤية البارسونية في تحليل العلاقة بين الأسرة وعملية التصنيع، وأن ما يحدث هو عبارة عن عملية تباين من شأنها أن تؤدي إلى المزيد من الوحدات المتخصصة لغرض لقيام بوظائف محددة من شأنها أن تساعد الأسرة في أن تتخصص هي بالتالي في تقديم وظائف خاصة بها، ولكن سؤال المطروح هنا: هل تعتبر الأسرة النووية هي الوليدة الشرعية لعملية التصنيع، أم أنها ساعدت على تموه وتطوره؟ هذا الاستشكال هو ما دفع جودJood في كل كتاباته توخي الحذر من عدم منح الأولوية لأي منهما، فنظر إليهما باعتبارهما مسببان متلازمان وليس أحدهما نتيجة للآخر.

ويعطي جود هنا مثالا على تأثير الأسرة على عملية التصنيع بالأسرة اليابانية التقليدية، والأسرة الصينية ودورها في التطور الصناعي للبلدين، حيث توصل في دراسته إلى أن الاختلافات في نظامي الأسرتين هي السبب في تباين مستوى التصنيع بينهما وفي تقدم اليابان في بداية القرن العشرين.[33].

كما نجد أن فلتشر Flecher قد حاول من خلال التفاؤل بهذا النموذج المثالي للأسرة الغربية الحديثة، التوضيح بأن الأسرة الحديثة تعيش حياة أفضل مقارنة بالأسر التي قبلها، وهذا تقديم بعيد عن الواقع؛ فمن النادر وجود توافق تام بين الأسرة والفرد والمجتمع على الشكل الذي تقدم به فلتشر ومن سبقوه، والدليل على ذلك ما تتعرض له الأسرة الغربية من عدم اتزان وتوافق مع بقية المؤسسات والأنظمة في المجتمع الحديث، الأمر الذي أظهر من المشاكل ما لا حصر له كنتيجة للتغيرات الهامة في بنيتها ووظائفها التي أدخلتها في تحديات صارمة مع عملية التوازن المطلوب.(34)

سابعاً: الاتجاه الصراعي – The Conflec tApproachفريدريك إنجلز Frederick Engles و رالف داهرندورف – Ralf Dahrendorf)

ينطلق هذا الاتجاه من مسلمة رئيسية مفادها أن التباين والاختلاف والتناقض هو من الأمور الطبيعية سواء في محيط الأسرة أو المجتمع ككل. وهذا الوضع ناتج بدون شك من التوزيع غير العادل للسلطة والقوة والسيطرة مع اختلاف مفاهيمها ومضامينها حسب الوحدة الاجتماعية الموجودة فيها، وهذا دليل على أن تلك الوحدات بصورة منظمة تخلق الصراع. يفترض أصحاب هذا الاتجاه أن اختلاف الآراء وتنوع الأهداف في الأسرة هو الذي يجعلها في حالة صراع مستمر ما دام هذا الاختلاف سببه تباين الأدوار المبني على أساس النوع والجنس الذي هو سبب ونتيجة في نهاية الأمر.

إن الطبيعة الديناميكية لحياة الأسرة هي محور الاتجاه الصراعي، والعوامل الخارجية ما هي إلا قوى تغيير رئيسية تتمثل في تغير الأحوال الاقتصادية، والبنى الاجتماعية وعلاقات السلطة، وكلها في مجملها تؤدي إلى صراع المصالح الفردية التي تتسم به الحياة الاجتماعية التي تسعى في نهاية المطاف لتحقيق التوازن، ولكن عن طريق تخطي مرحلة صراع إلى مرحلة أخرى،(35) بغض النظر عن الاهتمام بالكيفية التي تؤدي إلى مواجهة الصراع التي تقود بالنتيجة إلى التوفيق بين الأدوار.

تنشأ في محيط الأسرة تحديدا، الصراعات بين الأزواج بسبب عدم العدالة في توزيع الموارد والوظائف والسلطة، أي بسبب وجود عدم المساواة في العلاقات بين الزوجين التي ستتطور إلى وجود صراع بسبب المكانة والدور بين أفراد الأسرة جميعهم، فالأسرة من وجهة نظر الصراعيين لا يمكنها أن تشبع حاجات أفرادها جميعا ولوحدها، بل عليها الاستعانة بجماعات أخرى.

إن المصلحة وتحقيق الأهداف هي محور الصراع داخل الأسرة، وليس فرضا على الأسرة – حسب رأي الصراعيين - توفير الدعم العاطفي لجميع الأفراد، بل إن على الأفراد أنفسهم السعي لتحقيق التوازن من خلال خلق أهداف عامة مشتركة بينهم يستغلونها للمحافظة على وحدة الأسرة ليكون الصراع في هذه الحالة لا يحمل أي أغراض تدميرية هدفها القضاء على نوع الأسرة، بل يعمل أفرادها المتصارعون على تحاشي الصراع وتنظيمه، وفي حالة فشلوا في ذلك، فإن عليهم لعمل على إدارة الصراع بشكل يكون محقق لأهداف جميع أفراد الأسرة ككل بالرغم من استمراره في محيطها الداخلي والخارجي. وفيما يلي سنعرض لاثنين من روافد الفكر الصراعي اللذين أسهما مساهمة مباشرة في تأسيس فكر سوسيولوجي متعلق بالأسرة وهما فردريك أنجلز Frederick Engles، ورالف دار ندورفRalf Dahrendorf.

ينطلق فريدريك إنجلزFrederick Engles في تحليلاته حول الأسرة في نظرية الفكر الشيوعي في العصر الحديث التي أسهم في تطورها كارل ماركس، وقد وضع مع الأخير النظرية

الماركسية المعروفة في كتبهما الشهيرة : الأسرة المقدسة 1845، والإيديولوجيا الألمانية 1846، والبيان الشيوعي 1848.

إن الفكرة الرئيسية حول أهمية دور الأسرة عند إنجلز تتمحور في أن إنجاز الوظائف المنوطة بالأسرة القيام بها اجتماعيا أمر مسلم به، ولكن هذا لا يعفي الأسرة بأنها أول مؤسسة تمارس الاضطهاد على الفرد المتمثل في الصراع بين الجنسين الرجل والمرأة، الزوج والزوجة، الأخ والأخت، ويشير انجلز إلى ذلك في كتابه المشهور: (أصل العائلة، الملكية الخاصة، والدولة) بقوله : "إن الزواج يمثل نموذجا راقيا العداوات التي ظهرت في التاريخ حيث أن تطور وازدهار مجموعة محددة يتم على حساب اضطهاد مجموعة أخرى"[36].

ويعتقد انجلز أن نمط الأسرة الاشتراكية الذي كان سائدا وكانت فيه المرأة هي صاحبة السلطة في المنزل، قد تغير إلى نمط الأسرة الأبوية الذي أصبحت فيه السلطة للرجل لأن ميزان الميراث قد تغير عندما أصبح الرجل هو الوريث للثروة الجديدة. وبظهور نمط الأسرة ذات السلطة الأبوية وبالأخص في صورة الزوج الواحد؛ تحولت قضية إدارة المنزل من حالة عامة واجتماعية إلى حالة خاصة، فأصبحت المرأة أول خادمة للمنزل، وأخرجت من ساحة الإنتاج الاجتماعي[37].

فالسيطرة الممارسة من قبل الرجل على المرأة ليست أمرا نهائيا لا يمكن تجاوزه، بل هو وضع فرضته الحالة التاريخية المرتبطة بنمو الملكية الخاصة وانتقالها من جيل إلى آخر، مما يعزز حالة الاضطهاد أو الضبط على المرأة في شكل ما يعرف بالاستغلال. من هنا ينمو الشعور الطبقي بوجود وعي بالعلاقة بين شخص مُستغِل وآخر مُستغَل، ومن ثم فعل المرأة كسر هذا الاستغلال أي الخروج من خصوصيتها وتحررها من قيود مفاهيم عدم المساواة وانبثاق تغير ثوري وليس توافق شخص على غرار ما دعا إليه مورجان.

ويتفق هنا بورديو مع انجلز في هذا الطرح من خلال ما أسماه بالهيمنة الذكورية، والتي اعتبرها متجذرة من لا وعي الأفراد، وهي تعلن عن نفسها كنظام طبيعي ثابت، لكنها في الأصل بناء اجتماعي تاريخي ثقافي، وتلك الهيمنة ناشئة في الأساس عن التمايز البيولوجي بين الجنسين مع محاولة إخفاء جذوره الثقافية، فهي عنف رمزي ممارس من قبل الرجال على النساء، بوجود مؤسسات اجتماعية تقوم بإعادة إنتاج الاختلاف بين الجنسين[38].

في حين يرى، عالم الاجتماع الألماني **رالف داهرندورف Ralf Dahrendorf** أن هناك جوانب في المجتمع تفوق في الأهمية ما يراه الوظيفيون ألا وهي الجوانب الصراعية في مجمل كتاباته، يظهر بوضوح تأثر **دار ندورف Dahrendorf** كغيره من الصراعيين بالأفكار الاجتماعية والاقتصادية لماركس، ولاسيما الأفكار التي تقول بحتمية الصراع بين الأفراد والجماعات لتعارض المصالح.

حيث ترتكز الفكرة المحورية في دراسة الأسرة عنده في أن تعارض واختلاف المصالح بين الأفراد داخل الأسرة يؤدي إلى الصراع، وتلك الاختلافات الناشئة عن تباين المكانات والأدوار المنوطة بها تتمثل في تباين توزيع القوة والسلطة فتظهر لدينا فئتين : الأولى تملك ولها سلطة اتخاذ القرار، والثانية لا تملك وعليها التنفيذ[39].

على الرغم من أهمية القضايا الفكرية التي قدمها الاتجاه الصراعي في دراسته للأسرة، إلا أن عليه بعض المآخذ، والتي اتفق عليها العديد من المفكرين وأصحاب الاتجاهات الأخرى، ومن هذه المثالب أن الصراعيين في تناولهم للأسرة كوحدة اجتماعية – أو لغيرها من النظم – قد انطلقوا من فرضية صراع القوة وحتمية التغيير من منظور كلي ومحدود، ولكن أنماط التفاعل والعلاقات الاجتماعية الناشئة عنه، ليست كلها متباينة في توزيع القوة والسلطة والنفوذ مما يسبب الصراع،

بمعنى أن التعارض الموجود لا يؤدي إلى الصراع بالضرورة ولتغيير ما هو قائم، فالتغير الاجتماعي ليس ناشئا عن الصراع ولا نتيجة حتمية له. والمثال على ذلك أن الصراع بين الزوجين غالبا ما ينشأ عن عدم المساواة بينهما، وهذا اختلاف فطري بيولوجي في الأساس، واجتماعي بالدرجة الثانية – **GenderConflect صراع الجندر**، وإنما هذا الصراع يلاشى وينتهي أمام المصلحة الكبرى التي يسعى إليها الزوجين وهي استمرار النسق الأسري، ولهذا لا يمكن ربط الصراع داخل الأسرة بالإضطهاد الممارس داخل النظم الكبرى الأخرى في المجتمع، والحل المقدم لها من قبل الصراعيين يجد صعوبة في تطبيقه على النمط الأسري المتعدد الأشكال والمختلف باختلاف الثقافات والشعوب.

وعموما، يمكن القول بأن نظرية الصراع في محاولتها لتحليل النظام الأسري والعلاقات الأسرية لم تكن ذات بنية ثابتة، بمعنى وجود اختلافات بين مفكريها وإن اتحدوا في الفكرة الرئيسية ألا وهي حتمية الصراع، بمعنى آخر لا يمكن بأي حال من الأحوال تخيل شكل الأسرة – وإن كانت في النظام الرأسمالي – في مراحل صراعية مستمرة غير خاضعة لقوانين تنظم العلاقات الأسرية والحياة الزوجية دون ظلم واضطهاد، فكيف سنفسر الصراع في حال ما تغيرت الظروف.

ثامناً- الأسرة من المنظور الإسلامي:

يعطي المنظور الاسلامي للأسرة أهمية كبيرة كمؤسسة من أجل استمرار الجنس البشري وتكاثره وتعويض الفاقد منه، قال تعالى: { وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة} [سورةالنحل:72]، فالكائن البشري ليس حيوان اجتماعي كما تدعي الداروينية والتوفيقية الحديثة؛ بل هو مكرم لكونه إنسان عاقل مدرك ومفكر، فقد منحه الحقوق وفرض عليه الواجبات، واوصاه بالتآلف والتآخي والتعاشر ضمن الدائرةالانسانية المتمثلة بالأسرة، والدائرة الجغرافية المتمثلة بالبيت، وعلى الرغم من أنه لم يرد مفهوم الأسرة بصورة واضحة ومحددة في القرآن الكريم والسنة النبوية أو ما يعادله تماما. كما أن الفقهاء لم يستعملوا اللفظ في عباراتهم في المعنى المقصود، إلا أن لفظ أهل والذي تردد ذكره فيهما هو أنسب الألفاظ للدلالة على معنى الأسرة، قال تعالى: {واجعل لي وزيرا من أهلي(29) هارون أخي(30)} [سورة طه:29-30]، كما أن غموض مدلول كلمة أسرة لكونه مطاطاً، إلا أن الفقهاء قد تمكنوا من وضع تعاريف عديدة لها بين اللغة الاصطلاح[40] نعرض أحدها والأوضح لدينا، وهو بأنها "رابطة اجتماعية تتكون من رجل وامرأة تربط بينهما علاقة زواج شرعي وما ينتج عن هذا الزواج من أبناء".[40]

فقد حظيت الأسرة كنظام اجتماعي باهتمام بالغ من الأحكام الإسلامية سواء في القرآن الكريم أو تلك التي جاءت في السنة النبوية الشريفة. فقد اعتبر الإسلام الأسرة مؤسسة يعتمد عليها استقرار البناء الكلي للمجتمع، وهي الجسر الذي عن طريقه يتم نقل الثقافة بكل محتوياتها من جيل إلى جيل لاحق، وهي النواة الأولى التي عن طريقها يستمر الجنس البشري فلا إنتاج مقبول اجتماعيا ودينيا خارج مؤسسة الأسرة، قال تعالى{ "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يفكرون" } (الآية 21 سورة الروم). ومن هنا، قدم الإسلام الأحكام الشرعية التي تنظم العلاقة بين الرجل والمرأة وما ينشأ عنهما، في شكل قواعد وأسس وتوجيهات وتشريعات مفصلة في القرآن والسنة ومنها[41] الحث على الزواج، شروط الزواج، تنظيم أحكام الطلاق، الإرث، الرضاعة، النفقة ...الخ.

وعند الحديث عن الزواج لضمان حياة مستقرة قال تعالى: {وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله والله واسع عليم } [سورة النور:32]، وعن النفقة قال عز من قائل: {والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة

وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف} [سورة البقرة:233]، ولم يغفل الإسلام نظام الحياة الداخلية في شكل العلاقة بين الزوج والزوجة، فأعطى الله سبحانه وتعالى القوامة للرجل لسببين : بما فضل الله بعضهم على بعض، وبما أنفقوا من أموالهم، قال تعالى : {"الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم"} (الآية 34 سورة النساء)، ويؤكد المنظور الإسلامي على أهمية العلاقة الزوجية من ناحية إنصافها بالعدل والمساواة في نطاق ما أمر به القرآن والسنة والفهم الصحيح للقوامة، وضرورة سيادة مبدأ الاحترام بين الزوجين والاقتداء بسنة خير الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وطريقة تعامله مع زوجاته قال تعالى: {لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا} [سورة الأحزاب:21] .

من هنا نرى أن العلاقة بين الزوجين ليست علاقة تسلط وتبعية[42] وإنما هي علاقة تسودها المودة والرحمة التي تتعدى مستوى التفاعلات بين ركني الأسرة (الأب والأم) إلى الأبناء الذين خصهم الله **تعالى بقوله {"يا أيها الذين آمنوا قو أنفسكم وأهليكم نارا وقودها لناس والحجارة"}** (الآية 6 سورة التحريم)، وقد حث الرسول الكريم على ضرورة الاهتمام بالأبناء لأنهم بذرة المستقبل لتلك الأسرة التي إن صَلُحت صَلُحَ المجتمع، وإن خابت خاب المجتمع. يقول عليه الصلاة والسلام، ((علموا الصبي الصلاة ابن سبع سنين، واضربوه عليها ابن عشر)) رواه أبو داوود، وسنده حسن[43].

إن الأصل في النظرة الإسلامية هي أن يكون للأسرة عائل أي ولي يدير شؤونها المالية والتربوية والعاطفية، ويرعى مصالح أفرادها، ومن خلاله يمكن لهذه الخلية أن تساهم في خلق نشئ مؤمن يتمتع بأخلاق دينية، مؤهل للعمل والإنتاج، فالأسرة حسب المنظور الإسلامي قاعدة تمنح كل الأفراد طاقة من الاستقرار النفسي والعاطفي والاجتماعي الذي طالما بحث عنه مفكري المنظورات الغربية لمجتمعاتهم رغم وضعهم للعديد من الوظائف التي على الأسرة أن تقوم بها حسب ما سبق وعرضنا في الصفحات السابقة، إلا أن افتقادهم لأهم وظيفة تقوم بها الأسرة ألا وهي توفير الاستقرار والأمن العاطفي ما زالت هي السائدة والتي يسعون لتوفيرها، ولكن دون جدوى نظرا لافتقارهم للأساس الروحي الذي تقوم عليه الأسرة في الإسلام ألا وهو المودة والرحمة، وليس العامل الاقتصادي أو السياسي أو غيرهما، بناءً على ما سبق، نصل إلى أن أغلب الباحثين في مجال الأسرة، يجتمعون على أن التعمق من أجل وضع نظرية لمناقشة الدور الذي تلعبه الأسرة في البناء الاجتماعي؛ يعتبر من الأمور المتداخلة والصعبة في نفس الوقت، ويرى الباحث زهير الأعرجي أن النظريات الغربية كالتوفيقية، والرأسمالية، ونظرية الصراع ليست استثناءً من هذه القاعدة، ويرجع ذلك لافتقادها إلى الصورة الواضحة والمنهاج الدقيق الذي يعالج المشاكل الزوجية سواء في المجتمع الرأسمالي الغربي أو الاشتراكي الشرقي. فالأسئلة مثل: أيهما أحق بالولاية القانونية العائلية : الزوج أم الزوجة؟ وأيهما أفضل للنظام الاجتماعي: نظام تعدد الزوجات أم نظام الزواج المتعدد؟ وأيهما أفضل للنظام الاجتماعي: زواج الاقارب أم زواج الأباعد؟ وأيهما أكثر اقتصاداً وأكثر سعادة للأزواج الجدد: السكن مع عوائلهم أم انشاء وحدات سكنية جديدة بهم؟ وأيهما أولى بالميراث: الاحفاد من جانب الأم أم الاحفاد من طرف الأب؟ وأيهما أفضل وأكثر انتاجاً للمجتمع الانساني: العوائل الفردية الصغيرة أو العوائل الممتدة الكبيرة التي تضم ـ اضافة الى الزوجين ـ الاجداد والأولاد وأحفادهما؟ كلها أسئلة مازالت تحتاج إلى إجابات في شكل قوانين تحكمها. ومن هنا يرى الأعرجي، أن المنظور الإسلامي للأسرة قد اجاب عن كل تلك التساؤلات في القرآن الكريم والسنة النبوية، بل الأبعد من ذلك أنها جاءت بأكمل النظم الاجتماعية فيما يخص دور الفرد في الحياة العائلية على الأصعدة الحقوقية والمالية والعاطفية. وبذلك فقد هيأت الفرد ضمن اطارها الاخلاقي

الرائع للدخول الى الساحة الاجتماعية وهو مسلحٌ بكل القيم والمفاهيم والمعاني السماوية العظيمة.[44]

تاسعاً- اتجاهات ما بعد البنيوية: اهتمت اتجاهات ما بعد البنيوية في النظرية الاجتماعية للأسرة، من منظورات اقتربت من الجذور الأولى أحيانا، واختلفت عنها في أحايين أخرى، وسنعرض للبعض منها بشكل موجز على النحو التالي:

أ - المقاربة النسوية في دراسة الأسرة: انطلقت الاتجاهات النسوية بمختلف مدارسها سواء النسوية الليبرالية أو النسوية الماركسية أو النسوية الراديكالية من فكرة أن الأسرة لا تمثل فقط موطنا لإشباع غرائز الحب والعطف والراحة والأمان، فهي في ذات الوقت قد تكون مصدرا للاستغلال واللامساواة العميقة، لذا، فلا يجب النظر إليها على أنها مؤسسة كونية أو ضرورة ثقافية، وإنما يمكن اعتبارها شيئا يمكن تقييمه وانتقاده وتغييره أو حتى إلغاؤه، فالهجوم الموجه ضد مؤسستي الزواج والأسرة النووية بالذات متأثر إلى حد كبير بالتصور الماركسي لذاتيات الرجال والنساء من كونها ليست حقائق بيولوجية بحتة، وإنما هي حقائق قابلة للتغير.

لقد اهتم دعاة الاتجاه النسوي بنظريات وقضايا النوع والطبقة في إطار مناقشة العمل المنزلي، فقد تلخصت نظرتهم للنساء على أنهن يشكلن طبقة معنفة أو مهددة بالعنف.[45] كما أن الزوجات يمثلن الطبقة المضطهدة لدرجة تصل إلى العبودية، فالرجال هم أعداء المرأة وأن الصراع القائم بينهما يعد انعكاسا للصراع الأكبر[46].

من هنا يجب تغيير وضع المرأة ووظيفتها حتى تتحرر حرية كاملة ... حيث أن النوع لا يتوقف على الجوانب الفسيولوجية، فالجنس ينبع من الخصائص التشريعية، أما النوع فمكتسب من خلال عمليات التأثير والتأثر الثقافي فهو مُنتج من منتجات الثقافة[47]، لقد أجمعت جل الدراسات التي قامت بها رائدات الحركة النسوية مثل الأمريكية "بيتي فريدان – BeteFredan"، و"بتريسيالنجرمان – Patricia Lengerman"، و"جلنيبروج – Jill Niebrugge"، على نفس المبادئ التي كانت وراء ظهور هذه الحركات، ويمكن إجمالها في الآتي : الدفاع عن حقوق المرأة، والمطالبة بتمكين النساء ومساواتهن بالرجال، وإلغاء الفروق بين الجنسين على أسس ثقافية واجتماعية، والعمل على إلغاء دور الأب في الأسرة من خلال رفض السلطة الأبوية ورفض الأسرة والزواج من الأساس، وكذلك رفض الأمومة باعتبارها عائق أمام تحرك المرأة وتقدمها[48]، ويعطي أصحاب هذا الاتجاه حلولا للمرأة لتخطي تلك الوضعية الذليلة التي فرضت عليها كونها أنثى، عن طريق الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة واستخدام المرأة لوسائل منع الحمل أو الاستعانة بالرحم الاصطناعي[49].

ب- مدخل القوة وصناعة القرار: تُفهم الأسرة في ضوء الأسس التي تقوم عليها هذا المدخل على أنها مؤسسة تمارس فيها القوة وفقا لما يتمتع به كل عضو فيها من موارد، وهي بالتالي وحدة لإصدار القرارات المؤثرة على الأعضاء وعلى المجتمع ككل. إن القرارات الأسرية تتبين من خلال من يُمارس القوة، ومن يُصدر القرار، وهذا بالتالي يكشف عن درجة اعتماد واستقلالية أطراف التفاعل، فالقرارات التي يتخذها كل من الزوج والزوجة تفسَّر من ناحية مدى الاستقلالية في اتخاذها، وهذه بدورها تدل على قوة الشخص، ومن ثم تؤثر في تحديد التقسيمات في العمل بين الزوجين والمهام التي يؤديانها[50].

ج- مدخل دراسة الموقف: يقوم هذا الاتجاه على افتراضات منها أن الموقف يمكن دراسته كموضوع مستقل عن الواقع، وإن المواقف دائمة التغير والتعديل، كما أن السلوك يتوافق مع الموقف ويتغير تبعا لتغير المواقف، ويشير عبد الرؤوف الضبع في كتابه علم الاجتماع العائلي[51]،

أن هناك تقاربا شديدا بين اتجاه دراسة الموقف والاتجاه التفاعلي، إلا أن اتجاه دراسة الموقف ينظر إلى الأسرة كموقف اجتماعي يؤثر في السلوك،أي كمجموعة موحدة من المثيرات الخارجية بالنسبة للأفراد الذين تؤثر عليهم. ويعتمد هذا الاتجاه في دراسته للأسرة على تحليل الأشكال البنائية لها، ونوع العلاقات الأسرية والاجتماعية التي تربط بين أفراد الأسرة وغيرهم، من خلال المواقف الاجتماعية التي يعيشونها كموضوع مستقل عن الواقع. كما إن الوحدة الأساسية التي تشكل جوهر الموقف الاجتماعي –الذي هو نتاج لتفاعل عناصر اجتماعية وفيزيقية وثقافية- مرتبطة بكائن حي معين وأن أي تغير في الوحدة الأساسية يؤدي إلى تغير في الجوهر وبالتالي للموقف الكلي، مما يجعل المواقف الاجتماعية ليست فقط دائمة التغير ولكنها أيضاً تتعدل وفقاً لهذا التغير، ومن ثم يتوافق السلوك الذي هو وظيفة للموقف مع الموقف ذاته.

الخاتمة:

لعلنا نستوضح من العرض الموجز السابق لأهم الاتجاهات الفكرية التي تناولت الأسرة، مجموعة من الاستخلاصات النظرية العامة أهمها:

1. ليس من السهل بناء إطار نظري واضح يعبر عن واقع الأسرة بشكل عام، وخاصة عند المداخل والمنظورات الغربية.
2. إن تداخل المدارس الفكرية التي انطلقت منها تلك الاتجاهات كان له الأثر الكبير في جعلها غير محتكرة على علم الاجتماع فقط، بل ظهر بوضوح إسهام علماء النفس الاجتماعي والانثروبولوجيا الاجتماعية وعلم الاجتماع السياسي وعلم اجتماع المرأة في صياغة نظم علمية متداخلة.
3. أجمعت جل الاتجاهات الفكرية تقريبا على أن هناك بعض المتطلبات الوظيفية يجب اشباعها للمجتمع إذا كان لهذا المجتمع أنْ يبقى على مستوى معين ويستمر، وتتحقق تلك الوظائف المنشودة من خلال نظم وأنساق فرعية، وتؤدي الأسرة في كل المجتمعات إحدى هذه الوظائف الأساسية، وهي بدورها لها متطلبات وظيفية شأنها شأن النظام الاجتماعي الكبير (المجتمع).
4. إن العلاقات الاجتماعية على الرغم من التناغم السائد ظاهريا بينها، إلا أن تتسم - أحيانا عند الوظيفيين، ودائما عند الصراعيين- بالمصالح المتصارعة التي تدل على أنّ البناءات الاجتماعية تخلق الصراع بصورة منتظمة، فهو جزء من النظام الاجتماعي كنتيجة لاختلاف المصالح وتباينها على أساس تمايز الأدوار والمكانات ومصادر القوة.
5. لقد واجهت دراسات الأسرة عدة صعوبات، يجملها الباحثين في الآتي:

- مقاومة الأسر للدراسة.
- الافتقار إلى الذوات المناسبة للدراسة.
- عدم وضوح المفاهيم مما يؤدي إلى التعارض وعدم الاتفاق بين العلماء.
- ندرة الباحثين وإمكانية الوقت المتاح لهم للقيام بدراسات كيفية وكمية ملائمة لمتطلبات البحث العلمي المعمق.

المراجع:

1. عبدالرؤوف الضبع، علم الاجتماع العائلي، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر،2002،ص:12.

2. أحمد سالم الأحمر، علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير، دار الكتاب الجديد، المتحدة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004، ص 29.
3. أحمد زايد، طلعت لطفي وآخرون، الأسرة والطفولة، دراسات اجتماعية أنتروبولوجية، درا المعرفة الجامعية، الأزاريطة، الطبعة الأولى، 1998، ص 10.
4. أحمد زايد، طلعت لطفي وآخرون، المرجع السابق، ص11.
5. Fortes, Meyer, The Developmental Cycle in Domestic Groups, in Jack Good (ed) Kinship, Harmondsworth : penguin, 1971, p.p 88-89.
6. لمزيد من الاطلاع انظر:
Duvall, Evelyn , FamillyDevelopment, Filadellphia, Lippincott, p 28 and, Marriage and FamillyDevelopment 6th ed, New York, Harper and row, 1985.
7. Kerr, Michaele, One Familys story : A primer on Bowen Theory, The Bowen Center for the Study of the family, http://www.thebowencenter.org
8. سامية الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 35.
9. George P, Murdock, Social Structure, New York : Macmillan, 1949, p 2.
10. Ipid, p 10.
11. لمزيد من الاطلاع انظر:أحمد زايد وآخرون، الأسرة والطفولة، مرجع سبق ذكره، ص 15.
12. سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار المسيرة، للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2011، ص 36
13. جي روشيه، علم الإجتماع الأمريكي: دراسة لأعمال تالكوتبارسونز، ترجمة: محمد الجوهري، وأحمد زايد، دار المعارف، القاهرة، 1981، صفحات مختلفة .
14. محمد عوض عبد السلام، الفعل الاجتماعي عند تالكوتبارسونز: دراسة تحليلية نقدية، دار المطبوعات الجديدة، 1986 ، ص 58.
15. محمد عوض عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 99.
16. ولمزيد من الاطلاع انظر Talcot Parsons and Robert Bales, Family, Socializaton and Interactionprocess, New York, The Free Press, 1955, p 308
17. أحمد سالم الأحمر، علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير، دار الكتاب الجديد، المتحدة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004 ص 150، 154.
18. لمزيد من الإطلاع انظر: ريمون بودون، فرانسوبوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماعي، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعلت الجامعية، الجزائر، 1986، صفحات مختلفة.

19. يعقوب قبانجي، منظومة القيم العائلية في الوطن العربي: محاولة نقدية، المستقبل العربي، العدد 308، السنة 27، 2004، ص 112.

20. ريمون بودون، مرجع سبق ذكره.

21. سامية الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 51.

22. سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2011، ص 117.

23. سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، المرجع السابق، ص 120.

24. Herbert Blumer, SymbolicInteractionism : prespective and Method, EnglewoordCliffs, New Jersey, prentice Hall Inc, 1969, p 83, 141.

25. سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، مرجع سبق ذكره، ص ص 121، 123.

26. أحمد سالم الأحمر، علم اجتماع الأسرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 76، 77.

27. أحمد زايد وآخرون، الأسرة والطفولة – دراسة اجتماعية وانتروبولوجية، مرجع سبق ذكره، ص 28.

28. مصطفى السخاوي، النظم القرابية في المجتمع المحلي، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 1996، ص 53.

29. George Homans, SociallBehavior : It'sElementryForms, New York, Harcourt, Brace and World, 1961.

30. William j. Goode, World Revolution and FamillyPatterens, N. Ed. Wards (ed), 1970; p 8.

31. أحمد سالم الأحمر، علم اجتماع الأسرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 154، 155.

32. Ronald Flecher, The Family and Marriage in Britain,rev. Ed. Harmonds-worth, penguin, 1966, p 16, 18.

33. لمزيد من الإطلاع أنظر: William J. Goode, The Family, Englewood cliffs, N. J. Prentice-Hell, 1964, p 114, 1116.

34. أحمد سالم الأحمر، علم اجتماع الأسرة، مرجع سبق ذكره، ص 163، 165.

35. أحمد سالم الأحمر، علم اجتماع الأسرة، مرجع سبق ذكره، ص 93.

36. فريدريك انجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، لمناسبة أبحاث لويس هنري مورجان، ترجمة إلياس شاهين، نقلا عن : FerdrickEngles ; The origins of the family, privateproperty and state, Moscow : ForeignLanguagespublishing House, 1954, p 30 (Orig. Pub. 1884).

37. حسن بستان النجفى، الإسلام والأسرة : دراسة مقارنة في علم الاجتماع الأسري، ترجمة علي الحاج حسين، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2008، ص 205، 206.

38. بيير بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة: سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2015.

39. انتوني جيدنز، علم الاجتماع، ترجمة : فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2005، ص 75.

40. يطلق لفظ الأسرة في اللغة العربية على أهل بيت الإنسان وعشيرته كما جاء في المعجم الوجيز، وجاء في لسان العرب لابن منظور أن الأسرة : الدرع الحصينة. وأما في الاصطلاح فيقصد بها رابطة الزواج التي يصحبها ذرية. لمزيد من الاطلاع انظر: ابن منظور، لسان العرب، دار الكتب العلمية، ص 4، 22. إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، المعجم الوسيط، دار التراث العربي، 1972، ص 1، 17، أساس البلاغة، جاز الله الزمخشري، دار الصادر، بيروت، ص 112، معجم مقاييس اللغة، ابن الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، دار الجليل، بيروت، لبنان، 1991، ص 395.

41. عبد الحليم محمود، تربية الناشئ المسلم، دار الوفاء للطباعة، الطبعة الثانية، 1992، ص 18.

42. للمزيد انظر: محمد سلام مذكور، أحكام الأسرة في القرآن، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1969.

43. لمزيد من الاطلاع انظر : عمر سليمان الأشقر، أحكام الزواج في ضوء الكتاب والسنة، دار النفائس، الأردن، ط 2، 1997.

44. رواه أبو داوود، كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة، رقم 495.

45. زهير الأعرجي، النظرية الاجتماعية في القرآن الكريم، مكتبة الثقافة العامة الإلكترونية، ص ص 199-200.

46. إيمان ضياء الدين بيبرس، بطلات وضحايا (المرأة والسياسات الاجتماعية والدولة من مصر)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002، ص ص 23، 24.

47. سامية قدرى ونيس، التيار النسوي والعمل الأكاديمي في مصر – كلية البنات نموذجا، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة، القاهرة، 2002، ص 443.

48. سامية قدرى ونيس، المرجع السابق، ص 443.

49. أحمد سالم الأحمر، علم اجتماع الأسرة، مرجع سبق ذكره، ص 131.

50. علياء شكري وآخرون، علم اجتماع المرأة، مكتب زهراء الشرق، القاهرة، ص 8.

51. أحمد زايد، الأسرة والطفولة، مرجع سبق ذكره، ص 39، 44.
عبد الرؤوف الضبع، مرجع سبق ذكره، ص 23.